مجلة أضواء

العدد الثالث والأربعون
اذار / 2014

تصدر عن
مركز أضواء للبحوث والدراسات

www.adhwaa.org

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

محتويات العدد الثالث والأربعون

ت	العنوان	الكاتب	المصدر	الصفحة
1	الانبار.. نافذة لطريق مسدود	علي الطالقاني	مركزانماء للدراسات والبحوث	3
2	على العراق أيضاً سحب سفيره من قطر	عبد الخالق حسين	الحوار المتمدن	6
3	أزمة كراسي أم أزمة رجال؟	أ.د. وليد سعيد البياتي	مركزالرافدين للدراسات والبحوث الأستراتيجية	9
4	رؤية موضوعية لحل مشكلة تشكيل الحكومة العراقية	علي العبادي	مركز النور	13
5	النزاهة وظاهرة اختفاء ملفات الفساد!؟	أ.د. تيسير عبدالجبار الآلوسي	صوت الأخر	17
6	عمالة الاطفال ظاهرة خطيرة تواجه المجتمع العراقي	انتصار السعداوي	شبكة النبأ للمعلوماتية	21
7	ارتفاع الأسعار دعوةٌ إلى الانتحار	د. مصطفى اللداوي	الصحافة نت	24

الأراء النشورة تعبر عن اراء كتابها ولا تعبر بالضرورة عن رأي مركزاضواء للدراسات والبحوث

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

الانبار.. نافذة لطريق مسدود[1]

محتويات العدد

يمثل القتال الذي اندلع منذ شهرين في مناطق غرب العراق بين تنظيم "دولة العراق والشام" والقوات الحكومية بمساندة رجال القبائل، مرحلة تؤسس لسياسة جديدة قد تحدد نوع العلاقة المستقبلية بين الحكومة وأهالي هذه المدينة لأن المعركة تعكس مدى قدرة الحكومة العراقية على سيطرتها على الموقف من جانب وقدرة الأهالي على التفاهم والتفاعل تجاه القضايا الأمنية والسياسية من جانب آخر.

الى الان لم تتضح معالم الصراع بشكل واضح فخلال الايام الماضية أظهرت فضائيات صورا توضح انتشار المجاميع المتشددة في مناطق من الانبار وأظهرت صورا أخرى تؤكد أسر العديد من الجنود ومقتل آخرين، فضلا عن عمليات الخطف بين صفوف المدنيين.

فيما قال مراقبون ان نحو 350 قتيلا ونحو 600 مفقود بين صفوف القوات الأمنية وان مئات المنازل هدمت بسبب تفخيخها من قبل مسلحي "داعش" وبسبب القصف العشوائي، فيما يسقط عشرات القتلى يوميا. وقالت مصادر أمنية ان عدد الذين قتلو من تنظيم "داعش" هو 400 مسلح.

وتقول معلومات ان عدد الانتحاريين الذي يتم تجنيدهم يبلغ نحو 40 انتحاريا شهريا، في حين أدت اعمال العنف خلال شهر كانون الثاني من عام 2014 الى مقتل أكثر من 1000 شخص، مقابل مقتل ثمانية آلاف عراقي في العام 2013 .

وفي بعض الأماكن الأخرى من العراق مثل كركوك والموصل وديالى ومناطق جرف الصخر التابعة الى محافظة بابل ومناطق حزام وجنوب بغداد تحاول التنظيمات المتشددة السيطرة على اجزاء من هذه المدن حيث تقوم بشن هجمات وزرع العبوات الناسفة والسيطرة على الوحدات العسكرية.

يذكر ان تنظيم دولة العراق الاسلامية منذ اندلاع الصراع في سوريا قد استعاد عافيته الى حد كبير، حيث بدأ يعلن عن نفسه كتنظيم مستقل عن تنظيم القاعدة، فبعد إعلان زعيم تنظيم "داعش" أبو بكر البغدادي في نيسان/أبريل 2013 اتساع رقعة التنظيم والعمل داخل سوريا حاول تنظيم القاعدة الحد من هذا النفوذ بعد أن نأى بنفسه عن تنظيم "داعش" واعتبرت القاعدة ان الأخير لا ينتمي لقاعدة الجهاد.

ويرى مراقبون ان مقاتلي داعش يبلغ نحو 6 الاف مقاتل وقد اعلن التنظيم عن اغلب العمليات الارهابية التي قام بها داخل العراق.

[1] علي الطالقاني – مركزانماء للدراسات والبحوث

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

ويبدو ان المفاوضات المتعثرة بين بعض رجال العشائر والحكومة العراقية التي تجري في الانبار والفلوجة من أجل انهاء الصراع لم تكن نتائجها مثمرة الى الان وهو الأمر الذي يجعل الحكومة العراقية أمام خيار واحد وهو الاقتحام وشن حرب واسعة، لكن ينبغي النظر الى حجم الخسائر بين صفوف المدنيين وصفوف القوات العراقية التي بدأت منهكة من القتال غير الحاسم ضد المسلحين.

وهناك أمر آخر تمثّل بكون مسلحي العشائر منقسمين حول الوقوف ضد الحكومة او معها، فيما ظلّ بعض رجال العشائر مخفيا نواياه الحقيقية عاملا باتجاهين، فالمتحالفون مع الحكومة العراقية لم تكن اعدادهم كافية، وهو ما جعلهم غير قادرين على العمل في جميع المساحات التابعة الى محافظة الانبار فهناك أراض صحراوية وزراعية كبيرة، فضلا عن عدم امتلاكهم تقنيات ومعدات حديثة في تنفيذ واجباتهم الأمنية بالشكل المطلوب.

أما الامر الأخير فيجسده الاحتقان الشعبي الذي تولد عند اهالي الانبار تجاه الحكومة العراقية وهو أمر له اسباب وجذور معروفة تستطيع التنظيمات المتشددة النفاذ من خلاله، مما يسمح بتكوين حاضنات راعية للتنظيمات المتشددة.

ان الجهود الاقليمية التي تضغط على العراق من اجل جعله خاضعا لسيطرتها هو ما يدفع بالتنظيمات المسلحة وخصوصا المدعومة من دول خليجية لتأجيج النزاع وإطالة أمده.

معالجات

لقد كان الصراع باهض الثمن بالنسبة للحكومة العراقية فالخسائر بين صفوف القوات الأمنية والمدنيين تقع بشكل يومي وهناك الالاف من النازحين الذين هربوا من القتال والذين نزحوا الى محافظات أخرى، مثل كربلاء وبابل ومحافظات اقليم كردستان، وعليه فإن مجموعة إجراءات من الممكن أن تسهم في حلحلة الأزمة وتضييق مدياتها التي قد تتفجر إلى نطاق أوسع:

الامر الأول: ضرورة اقتناع الحكومة العراقية بمحدودية نتائج الحلول العسكرية.

الأمر الثاني: السيطرة على العنف وعدم انتقال المسلحين من سوريا من خلال توظيف الدعم الذي تقدمه الولايات المتحدة الأمريكية في مواجهتها للتنظيمات المتشددة.

الأمر الثالث: اقناع القوى السنية المعتدلة بمصداقية وعود الدعم الحكومي لهذه المناطق سياسيا واقتصاديا.

فبعد مرور ما يزيد عن شهرين على اندلاع القتال، لا توجد مؤشرات نحو انهاء ملف التنظيمات الارهابية، فتنظيم "دولة العراق والشام" تسيطر تنتشر في مناطق غرب وشمال بغداد. لكن لدى الحكومة العراقية مؤشرات إيجابية قد تستطيع اعتمدها من أجل السيطرة على جميع اراضي الانبار.

ويمكن ان تستغل الحكومة العراقية الحصول على دعم أكبر من خلال دعم رجال العشائر المعتدلين، ودعم القوات الأمنية بصورة كافية، وتعزيز روح الشراكة بين الحكومة وابناء هذه المناطق وتوسيعها في مختلف المناطق التي تعاني الارهاب.

ويمكن للحكومة العراقية تحسين علاقتها مع أهالي هذه المدن من خلال تقديم الدعم المنظم للدفاع عن انفسهم وخصوصا ان اغلب هؤلاء الأهالي يشعرون بالخوف من خطر هذه التنظيمات التي تتواجد وتعمل بقوة في تلك المناطق.

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

وقبل ذلك ينبغي ان تكون هناك استراتيجية وعمل حقيقيين للحيلولة دون ان تكسب هذه التنظيمات دماء جديدة بين صفوفها.

ويمكن وضع برامج اجتماعية تشمل نشر الوعي والثقافة وتوضيح مخاطر العنف على المجتمع وتكثيف الارشادات التي توضح مخاطر الارهاب ونتائجها على السلوك الانساني.

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

على العراق أيضاً سحب سفيره من قطر[2]

محتويات العدد

بدأت دويلة قطر تواجه نتائج سياساتها في اللعب بالنار، فهي أصغر دولة عربية، ولكن أميرها السابق (حمد بن خليفة آل ثاني) ويبدو حتى أميرها الحالي (تميم بن حمد)، بدد مليارات الدولارات من أموال الشعب القطري على إثارة الفوضى والاضطرابات في العديد من البلاد العربية، مثل العراق، وسوريا، ومصر وليبيا ولبنان. ولعل العراق من أشد المتضررين من سياسات التدخل العربي، وبالأخص القطري والسعودي، في شؤونه الداخلية وذلك عن طريق دعم المنظمات الإرهابية في إثارة الشغب والفتن الطائفية وأعمال القتل الجماعي.
وقد قيل (ما طار طير وارتفع إلا كما طار وقع). فها هي دويلة قطر بدأت تدفع الثمن، لتواجه العزلة من أقرب الدول إليها وهي دول مجلس التعاون الخليجي. إذ أفادت الأنباء أن "قررت السعودية والبحرين والإمارات يوم الأربعاء، 2014/3/5، سحب سفرائها من قطر احتجاجا على سياستها التي تشجع علنا الإسلاميين أن كان ذلك في بلدان الشرق الأوسط مرورا بشمال أفريقيا وانتهاء بجيرانها مباشرة". وتزامناً مع هذا القرار الخليجي، "جددت وزارة الخارجية المصرية، دعوة قطر إلى الابتعاد عما وصفتها بـ"السياسات والمواقف التي تؤجج الفرقة، وتفتت وحدة الصف العربي،" وربما ستسحب سفيرها أسوة بالدول الثلاث المذكورة أعلاه.

وبما أن العراق هو من أشد المتضررين من سياسات قطر العبثية، لذا أرى أنه كان على الحكومة العراقية أن تأخذ هذه المبادرة منذ مدة، ولكن مع ذلك فقد حان الوقت أن تستفيد الحكومة العراقية من هذه الفرصة بأن تقوم هي الأخرى بسحب سفيرها لكي يشعر المخططون لسياسات قطر العبثية الطائشة بالعزلة و أين تقودهم هذه السياسة في دعم تنظيم الأخوان المسلمين، الذي منه تفرخت التنظيمات الإرهابية مثل القاعدة وطالبان وجبهة النصرة وداعش وغيرها.

إن حزب الأخوان المسلمين لا يقل خطورة على السلام العالمي من فلول حزب البحث، بل وحتى من القاعدة وفروعها ومشتقاتها من التنظيمات الإرهابية، لأن هذه التنظيمات خرجت من عباءة الأخوان المسلمين، وتم غسل عقول الشبيبة بأفكار منظرين من هذا الحزب من أمثال سيد قطب، صاحب كتاب (معالم في الطريق)، وأخيه الشيخ محمد قطب، صاحب كتاب (جاهلية القرن العشرين)، الذي يعتبر فيه كل ما أنتجه الغرب من معارف وثقافات وفلسفات وعلوم وتكنولوجيا وحضارة وحداثة...الخ، منذ ما قبل سقراط وإلى الآن، هو جهل في جهل، وأن الثقافة الحقيقية هي الإيمان بالقرآن والسنة فقط .

[2] عبد الخالق حسين – الحوار المتمدن

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

ورغم أن السعودية هي التي تتصدر هذه الأيام في مناهضة حزب الأخوان المسلمين والتنظيمات الإرهابية، إلا إن هذا الموقف هو لا يعدو كونه مؤقت وتكتيتي بسبب افتضاح أمرها لدى الغرب وتذمر الإدارة الأمريكية منها في نشر الفكر الظلامي ودعم الإرهاب في العالم وبالأخص في العراق وسوريا. إلا إن الموقف السعودي من الأخوان المسلمين هو انتقائي، ففي الوقت الذي تعارض فيه الإسلاميين في مصر وبلدان الخليج، إلا إنها تدعمهم في العراق وسورية ولبنان.

ولا ننسى أن حزب الأخوان المسلمين ولد بالأساس من رحم الوهابية في محاولة لوهبنة المسلمين بالاعتماد على الكفاءات المصرية في أوائل القرن العشرين. ولا ننسى أن الاسم (الأخوان) هو مشتق من الوهابية حيث يسمون أنفسهم بـ(الأخوان) أيضاً.
ووفق عقيدتهم الوهابية هذه فإن غير المسلمين، يعتبرون كفاراً، وحتى المسلمين الشيعة يعتبرون مشركين، يجب إنذارهم، ومنحهم مهلة ثلاثة أيام بأن يتحولوا إلى مسلمين سنة وفق المفهوم الوهابي للإسلام، وإلا يجب قتل رجالهم، وسبي نساءهم وأطفالهم وبيعهم في أسواق النخاسة كما كانوا يعملون إثناء الغزوات في العصر الجاهلي والفتوحات الإسلامية فيما بعد.
هذا ما صرح به إمام مكة في مقابلة له مع تلفزيون بي بي سي العربية قبل عامين.
هذه الدعوة وفق معايير اليوم تعتبر فاشية تهدد الحضارة البشرية. وعلى سبيل المثال، لما سُئِلَ أبو حمزة المصري، إذا كان يكره ويحتقر الغرب إلى هذا الحد، فلماذا هو مقيم في بريطانيا؟ فأجاب أن وجوده في الغرب مؤقت، و بريطانيا بالنسبة له عبارة عن مرحاض لقضاء الحاجة!!. هذا هو رده على الجميل البريطاني!
كما ويردد الإسلاميون قولاً لابن تيمية:"إذا اقمت في دار الكفر للتعلم أو التطبب أو التجارة، فأقم بينهم وأنت تضمر العداوة لهم".

والجدير بالذكر أن نشر قبل عامين كتاب قيم للباحث الأمريكي إيان جونسن بعنوان: (جامع ميونيخ، دور المخابرات النازية والأميركية في نشوء ونشاط التنظيم الدولي للإخوان المسلمين). يذكر المؤلف جذور نشوء التنظيم الدولي لهذا الحزب في أوربا منذ الثلاثينات من القرن الماضي بدعم من النازية الألمانية الهتلرية، خاصة وأن الإسلاميين والقوميين العرب قد عولوا على النازية في محاربة الاستعمار البريطاني والفرنسي وقضية فلسطين، وفق مبدأ (عدو عدوك صديقك)، وعلاقة أمين الحسيني بالنازية. وبعد هزيمة النازية الألمانية والفاشية الإيطالية، استفادت المخابرات الأمريكية من هذا التنظيم الإسلامي الدولي وجندته لمحاربة الحركات الشيوعية في العالم العربي والإسلامي.
خلاصة القول، إن حزباً يقسِّم العالم إلى دار الإسلام ودار الحرب، وإلى مؤمنين وكفار، وينشر التطرف والحقد والعداء والتحريض على قتل غير المسلمين وحتى المسلمين الذين لا يوافقونهم على منهجهم، لا شك أنه حزب فاشي بل هو أخطر من جميع أنواع الفاشية والنازية والعنصرية. وأن الحكومة القطرية التي تدعم هكذا تنظيم فاشي هي الأخرى لا تقل خطورة على العالم، ولا بد من عزلها ومعاقبتها إلى أن تتخلى عن سياستها الطائشه. لذا أهيب بالحكومة

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

العراقية خاصة، وكافة دول العالم عموماً، مقاطعة هذه الدويلة نظراً لما تشكله من خطورة على السلام العالمي.

محتويات العدد

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

أزمة كراسي أم أزمة رجال؟

موجز لدراسة تحليلة موضوعية[3]

محتويات العدد

مدخل:

لا ريب ان العراق ومنذ عقود طويلة يعيش أزمات متعددة، فلا تكاد تنتهي حالة سلبية إلا وتظهر خلفها عشرات الحالات مما شكل على الدوام تيارات متكررة من التشنج السياسي المحلي والدولي على السواء، بالتأكيد أن أزمة الحكم ليست خاصة بالعراق فقط وإنما يمكن إيجادها في كل مكان حتى في تلك الدول التي تبدو ظاهرياً وكأنها خارج عالم الأزمات. إلا أن النسيج السياسي في العراق وإستمرار تفشي المواقف السلبية أدى إلى أن تزدهر الازمات فيه، وتتفاقم، حيث أن غالبيتها أزمات مفتعلة نتيجة لصراعات مصطنعة الغاية الأساس منها إشغال الامة وبعض الأطراف عن حقيقة ما يجري في كواليس الصراعات البينية في لعبة كراسي السلطة.

فأين تكمن العلة؟ ففي كل قضية سياسية أو قانونية أو تاريخية هناك أسباب وقواعد، للصراع، وهناك بدايات وغايات، كما ان هناك طواقم من الاعلاميين ممن يبرر لهؤلاء الافعال السلبية ويقدمها كمواقف بطولية، وفي الكثير من الاحيان وحين يكون هناك تأثيراً للنزعة الدينية نجد عدد كبير من مدعي التدين يناصرون هؤلاء ويضعون تبريراً شرعياً لمواقفهم حتى المخجلة منها.

في هذا التحليل الموضوعي نحاول تقديم تصور عقلاني عن الازمات في العراق وخاصة بعد سقوط صنم آخر، لنكشف ان سقوط الاصنام لا يعني بالضرورة نهاية الوثنية السياسية، فالاعتقاد السائد أن الازمات تقع بسبب الصراع على كراسي السلطة لايمثل إلا جانب بسيط من حقيقة الازمة، وأما الجانب الاكثر تأثيراً في أزمة الرجال أنفسهم، لان الكراسي باقية ولكن الذي يتغير هو تلك الوجود التي تجلس عليها طمعاً في البقاء أطول مرحلة زمنية في حركة التاريخ.

[3] أ.د. وليد سعيد البياتي - مركزالرافدين للدراسات والبحوث الأستراتيجية

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

قواعد الأزمة:

صارت الأزمات بعد الحرب العالمية الثانية علماً مستقلاً، بل أن هناك قواعد ونصوص وآليات لصناعة الازمات وتحريكها والبحث عن تأثيراتها، إذ ان الصراعات السياسية لا تسير بخطوط متوازية لكنها تتقاطع هنا وهناك وفق حسابات رياضية معقدة.

1- الحاجة الى صناعة أزمة: هناك على الدوام ظروف سياسية تتطلب إشغال الطرف الاخر بقضايا جانبية قد تكون في الاغلب لا علاقة لها بالمحور الاساسي للقضية محل الصراع ولكن على الاقل تقترب منها أو تدور حولها.

2- تركيبة الازمة: ليس بالضرورة ان تكون الامة بالاساس ذات موضوع سياسي، فقد تكون إجتماعية أو إقتصادية أو دينية يمكن الباسها منظور سياسي في أي وقت.

3- شخوص الازمة: صناعة الازمة أشبه بكتابة سيناريو لفيلم روائي، وهي تحتاج لشخوص وديكورات وظروف أشبه بالطبيعية لتتحرك فيها العناصر بشكل يمكن أن يكون واقعياً يعض الشيء.

4- مسارات الازمة: تتبع الازمات خطوط قصيرة تؤدي الى مسارات أخرى فكلما تعددت الخطوط والمسارات وتزايدت التشابكات كان تأثير الازمة أقوى.

5- غايات الازمة: تعتمد الغايات على طبيعة صناعة الازمة والمشاركون فيها، فهناك غايات آنية وغايات متوسطة وغايات نهائية، وكلما كان صناع الازمات من ذوي الخبرة السياسية كلما تعددت الغايات وتطورت بتطور مراحل الازمة.

الثابت والمتغير في المفهوم السياسي:

من منظور علم السياسية، فان الأزمات ككل القضايا السياسية تبقى في حدود الثابت والمتغير، فالمناصب السياسية تبقى على الدوام قيمة ثابتة فهناك دائما المراكز الاولى والثاني والثالثة في تسلسل الهرم السياسي الذي يشابه تسلسل الهرم الوظيفي، فالمقاعد أو الكراسي تبقى عناصر ثابتة، وأما المتغيرات فتكون على الاغلب في الوجوه أو الشخوص التي تحتل هذه المواقع، ونحن لا نعتبر ان ظروفاً عشوائية يمكن أن توصل شخص أو مجموعة من الاشخاص الى سدة الحكم، ولكن هناك دائماً ظروف معينة سلبية أو إيجابية تعيد ترتيب تسلسل الاحداث لمساعدة هذا أو ذاك على الوصول.

ولما كانت المتغيرات تقع في الاشخاص أنفسهم وهذه تتبع بالاخص التركيبة النفسية والذهنية للمجتمع، كما تخضع لمستويات الوعي الجمعي العام. فاللحث يجب ان يتركز حول الاشخاص والشروط، فتحول مجتمع مدني في السلطة إلى مجتمع عسكري يقوده رجال الجيش لا يأتي من فراغ، وإنما لتنامي ظروف موضوعية غيرت مسارات الوعي في البيئة الاجتماعية سلباً أو ايجاباً.

ففي وقت ما كانت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي يقودها عددا من الاكاديميين والخبراء الذين نهظوا بالاتجاهات العلمية والمعرفية في الجامعات العراقية حتى كانت جامعة بغداد من الجامعات الشهيرة في الشرق الاوسط، نرى في عهد صدام أن شخصاً شبه امي مثل سمير الشيخلي يتبوء هذا المنصب العلمي الكبير في حضور عدد غير محدود من العلماء والخبراء العراقيين في كل الجامعات آنذاك، لتبدأ بعد ذلك مراحل إنهيار هذه الوزارة المهمة

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

والمتعلق عملها اصلاً بالتعليم العالي والثقافة الرصينة والمتقدمة وصولا حتى الوقت المعاصر وبما يجري عليها الآن.
قدمت هذا المثال لان إنهيار الثقافة العراقية سيعني إنهيار مستويات الوعي وبالتالي إضمحلال وتدني القيم العليا التي أنشأ التعليم العالي من أجلها ألا وهي تطور البحوث في الجامعات لما يخدم مصلحة البلاد ككل في كل التخصصات والاتجاهات المعرفية.
إذن الازمة هنا تكمن في الشخوص أنفسهم، وفي طبيعة النظام السياسي الذي يسمح بوصول هذه الشخصيات السلبية لتحتل مواقع متقدمة في الدولة فقط لانها تناصر رئيس السلطة في تلك المرحلة أو ما نراه الان في المرحلة المعاصرة حيث لا يحتل احدهم منصباً من الرجال والنساء إلا إذا كان ضمن مخطط السلطة نفسها بعيداً عن تحقيق مطامح الشعب أو الغايات العليا لهذا المنصب أو ذاك.

النزعة نحو السلطة:

لايمكن إنكار تلك النزعة النفسية نحو السلطة أو العلو أو تبوء المناصب الرفيعة، لأن ذلك جزء من تركيبة النفس البشرية، ولكن هل هذه النزعة محمودة أم لا؟ يقول الحق سبحانه عن لسان نبيه سليمان بن
داود عليهما السلام: " قال ربي إغفر لي وهب لي ملكا لا ينبغي لاحد من بعدي إنك أنت الوهاب " ص: 35.
قد يبدو لنا طلب سليمان (ع) من ربه هذا الملك مع إشتراط ان لا يكون مثله لغيره في غاية الإجحاف بحق الاخرين في الملك، وقد يبدو للبعض كظاهرة نفسية وفكرية فيها الكثير من نزعة الأنا. ولعل من هذه الفكرة اخذ ابو فراس قوله: " إذا مت ظمئآنا فلا نزل القطرُ ". غير ان هناك تباين كبير بين موقف سليمان (ع) وموقف أبو فراس الحمداني، فالنبي سليمان (ع) كان يعي ان الملك والسلطة سيرافقهما نزعة البغي والعدوان، وهو يعلم في نفسه ومما علمه الله جل شأنه له أنه ليس من أهل البغي، وأن الملك بالنسبة له وسيلة في سبيل تحقيق غايات إيجابية في خدمة الإنسانية ككل. بينما نجد ان نزعة ابي فراس آنية وتتعلق بموقفه الاجتماعي ونظرته تجاه الاخرين.
ولما كنا نتحدث عن أزمة السلطة فان الذي حدث ويحدث في العراق في كل العصور هي في الواقع أزمة إختيار الأشخاص وعلاقتهم بكراسي الحكم، فثمة مستويات عالية من النزعة نحو التسلط والتجبر على الاخرين، وهناك أساليب عديدة نعزز تنامي نزعة التسلط تظهر كالتالي:
أولا: الاسلوب السياسي :باستغلال المنصب السياسي نحو الظهور في المجتمع والتسلط عليه بقوة المنصب وبما يخدم صاحب السلطة فتكون لديه الفرصة لجمع الثروات على حساب فقر المجتمع. فيحدث تباين كبير في القوة والثرة والسطوة بين رجال السلطة وغالبية المجتمع.
ثانياً: الاسلوب الاقتصادي :السلطة تفتح عادة أبواب التلاعب بالاقتصاد فبصبح اقتصاد البلد جزء من ثروات اصحاب السلطة، بل ان ثرواتهم تعتمد على نهب إقتصاد البلد، فيصبح البنك المركزي مثلاً مجرد خزانة للحاكم ومن يدور في فلكه.

مركز أضواء للبحوث والدراسات الإستراتيجية
أحد مؤسسات المجموعة العراقية للتسويق والتطوير
www.adhwaa.org
حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

ثالثاً: الاسلوب الديني :وهو من الاساليب الخطيرة لتأثيره المباشر في نفسية وذهنية المجتمع ككل، فإستغلال الموقف الديني في تفسير سياسات السلطة سيؤدي إلى تقديم قوالب ثابتة لايمكن تجاوزها في العلاقات الانسانية والاجتماعية، فكل المتصدين للموقف الديني يجهلون حدود العلاقة بين الديني والسياسي وهذا مما يضعف الاتجاهين في ذات الوقت.

ويبقى التساؤل من الاحق بالكراسي؟ السياسيون؟ الاقتصاديون؟ رجال الدين؟ العلماء والاكاديميين؟ غير ان الاجابات لا تكمن في هذه الطائفة أو تلك الفئة!! لا تكمن في خبرة السياسي والاقتصادي

والاجتماعي وغيرهم، الاجابة تكمن في قيمة الاخلاص والصدق. فقد يكن السياسي خبيراً ولكن خبرته وحدها لا تكفي بل يجب ان يكون مخلصا في عمله، وهذا لا يعني ان نأتي بالانسان الطيب البسيط لمجرد انه طيب، المهم ان يكون خبيراُ ومخلصا في ذات الوقت، من هنا قلنا باهمية حكومة التكنوقراط على شرط وضع الجميع تحت المراقبة التدقيق. فالزمة ليست في كراسي السلطة ولكن الازمة في من يحتل موقعه هناك.

الاستاذ الدكتور وليد سعيد البياتي
المملكة المتحدة – لندن

محتويات العدد

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

رؤيـة موضوعية لحل مشكلة تشكيل الحكومة العراقية[4]

محتويات العدد

باتت تشكيلة الحكومة العراقية بسلطتيها التشريعية والتنفيذية مصدر قلق ومشاكل للمجتمع العراقي. ولايخلو يوم واحد من أيام هذا الشعب المغلوب على أمره إلا ويقلب كفيه ويعظ على أنامله حسرة" وندما" على ما آلت إليه الأمور بعد إن كان يمني النفس بحياة حرة كريمة بعد زوال الطاغية الذي كان مصدر البؤس والحرمان. ولكن الذي حصل لم يكن بالحسبان ولم يخطر في ذهن أكثر المتشائمين.

ولعل من أكبر المشاكل وأهمها والتي أنتجت بقية المشاكل هي طبيعة تشكيل الحكومة العراقية. والمنظومة السياسية التي تدير أمور الناس والتركيبة العجيبة للذين يتبادلون الأدوار في مجلس النواب والوزارات . ناهيك عن مجالس المحافظات والمجالس البلدية والمحلية. وكذلك طبيعة تقسيم وتوزيع المناصب والمسؤوليات بشكل غير مألوف ومعهود في البلدان التي من شأنها إدارة حياة الناس بشكل سلس ومرن وهادىء

إن وجود هذا الكم الهائل من أعضاء مجلس النواب ومجالس المحافظات والمجالس البلدية وعدد الوزراء مضروباً في مدة (إعتياشهم) أنتج عدة مشاكل:

1- ارهاق للميزانية: فأنهم يتقاضون امتيازات جمة . فرواتبهم خيالية ومنحهم تفوق الوصف، وسياراتهم وبيوتهم ونثرياتهم وعلاقاتهم وسفراتهم وووو تكفي ميزانية بلد.

2- تنوع اتجاهاتهم وتناحرهم خلق مشاكل متعددة ، فهم لايخرجون من مشكلة إلا و دخلوا في أخرى. مما أدى الى انشغالهم في توافه الأمور كالشعار الجمهوري و ألوان العلم العراقي وأسم البلد الجديد مما لا ناقة للعراقيين فيه ولا جمل. تاركين واجباتهم الشرعية والوطنية وبناء البلد وإصلاحه وحقوق الناس في دائرة الوعود والمزايدات والتسويف .

3- خلق عند الناس وحتى البسطاء منهم رغبة للوصول لهذه المناصب التي باتت غير مستعصية المنال. ويمكنكم النظر في وجوه القوم لترون من يحكمكم؟؟؟.

4- سوء العلاقة بين أطياف المجتمع العراقي الواحد والتناحر والتباغض بل وحتى التقاتل . وحتى بين أعضاء الحزب الواحد والكتلة الواحدة والتيار الواحد. فالجميع يتربص بالجميع لإثبات بطلان المقابل وتزكية ساحته هو.

5- خلق الطبقية في المجتمع فمن متخم لحد النخاع، بيت بل بيوت وسيارات فارهة وتطلعات

[4] علي العبادي – مركز النور

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

للأكثر فالأكثر ، يقابل ذلك فقر مدقع، أرامل وأيتام وعوائل تعيش على هامش الحياة... يسكنون في بيوت من الصفيح . وآخرون في المقابر. والبعض الأكبر في بيوت قد تسقط على رؤوسهم في أي مطرة مرتقبة. فضلا " عمن يسكن في مساكن يهددون بين الفينة والأخرى بحجة عدم الشرعية , وأنهم من (الحواسم) مع أن هؤلاء أكثر شرعية" ممن يسرقون بغطاء الدين والقانون.

6- نشر الرذائل في النفوس وقسوة القلوب فحتى الذين كانوا سابقاً يتغنون بالمثل العليا والمبادىء وكره السلطة وتجنبها ومحبة الفقراء والبسطاء صاروا بعد أن عاشوا الدعة وسعة الحال وذاقوا المال (الحلام) يبحثون عن شتى السبل وبأي شكل كان ليكونوا جزءاً من (سلطة المستقبل) تاركين تلك القيم وراء ظهورهم ضاربين بها عرض الحائط. بل ولعلهم يتجنبون ويكرهون (أخوة) الأمس لأنهم يذكرونهم بالله تعالى واليوم الآخر,آملين أن يفيؤا إلى رشدهم في الوقت الناسب. ولكن ولات حين مناص

والتعويل على مجلس النواب بحل المشاكل العالقة بكل أنواعها وأشكالها وخاصة" بعد حصولهم على تلك الإمتيازات الجنونية الهائلة من المال العام العائد للشعب العراقي وكأنهم تجار نفط الخليج أو مافيات كوبا وإيطاليا فهذا غير ممكن وغير متصور تماما" ويكفي أن نستقرىء حالهم للسنوات العشر التي مرت لنرى ذلك وبلا أدنى تأمل. فلا نعتقد إطلاقا" بأنهم قادرون على حل أي مشكلة مهما صغرت أو كبرت لأنهم وببساطة سبب كل المشاكل التي هددت وتهدد البلد سواء أكانت الأمنية أو السياسية أو الإقتصادية. والذي يكون جزءاً من المشكلة لايمكن أن يكون جزءاً من حلها.

إذن فالمشكلة التي أنتجتها الكيفية التي تشكلت بها الحكومة العراقية و بالذات طبيعة وطريقة وأعداد مجلس النواب العراقي لازالت قائمة, ولابد من التفكير الجدي في إيجاد و وضع الحلول المتصورة والممكنة لها. إذ إن تشخيص المشكلة هام جدا" . لكن الإكتفاء بذكرها ليس سوى قولك للمريض أنت مصاب بكذا وكذا دون أن تعطيه الدواء اللازم للعلاج والشفاء.

وهنا لابد من البيان من أننا نتكلم عن مشكلة مشخصة وواقعة وتحتاج إلى علاج. ولسنا في صدد التنظير لنوع الحكم الذي نؤمن به وندعوا إليه في تأسيس الدولة الكريمة فذلك شيء آخر ونوع آخر من البنى والقواعد والثوابت السياسية التي لو ثنيت لنا الوسادة لكان ما نبتغيه ونرتضيه هو حكم الله تبارك وتعالى ولا نرضى بغيره بدلا (أَفَحُكْمَ الْجَاهِلِيَّةِ يَبْغُونَ ۚ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ حُكْمًا لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ)

ولأننا بصدد واقع مفروض ونبتغي علاجه بالطرق التي تتلاءم معه بإعتباره أمر واقع معاش. لذا تكون الخطوات التي أوردناها خطوات علاجية لا تأسيسية. لكننا نراها هي الأنسب في الوقت الراهن.

ولأن المشاكل متنوعة ومتأتية من طبيعة تشكيل الحكومة فسوف تكون حلولنا مسانخة لهذه المشاكل ومن جنسها.

ففي ما يخص كثرة أعضاء البرلمان والوزراء ومجالس المحافظات والمجالس البلدية فنرى الحل لذلك هو :

مركز أضواء للبحوث والدراسات الإستراتيجية
أحد مؤسسات المجموعة العراقية للتسويق والتطوير
www.adhwaa.org
حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

1- تقليل نسبة التمثيل لتكون واحد لكل 250000 نسمة على أقل تقدير وهي نسبة ليست بالقليلة ولكنها أهون من النسبة الحالية وهي واحد لكل 100000. حيث سيكون عدد أعضاء مجلس النواب وفقها حوالي 120عضوا" بدلا" من 325. وبهذا نتخلص من عدة اشكاليات لا اقلها الأموال الطائلة التي تهدر بلا فائدة . تقليل الرغبة الجامحة التي صارت تعتري الأعم الأغلب في التمتع بالإمتيازات الجنونية والجاه والسلطة والعنوان والمنصب.

2- أما عدد الوزراء فهو الآخر مرتفع جدا" حيث يمكن الاستغناء عن بعض الوزارات فضلا " عن الحقائب الوزارية و الوزير بلا وزارة وذلك من خلال تشكيل لجنة متخصصة للبت في حاجة البلد إلى أعداد ونوعية هذه الوزارات. والتأكيد على الوزارات السيادية والخدمية على أن ترتبط بمجلس الوزراء بشكل مهني ويطبق على الوزراء القانون المطبق على الموظفين من حيث تلقي الاوامر والتعليمات من مجلس الوزراء مثلما يرتبط الموظفون بمدراء دوائرهم .وينفك ارتباطهم بأحزابهم حتى لاتتكرر مهازل الإنسحابات والتغيبات من إجتماعات مجلس الوزراء ويتصرفون وكأنهم قادة البلد السياسيين في الوقت الذي لولا اللياقة والأدب لأخبرناكم بأن أغلب الوزراء وأعضاء مجلس النواب ومن يرتبطون بهم لايستحقون أن يكونوا مدراء أقسام فرعية في أبسط وحدة إدارية وغير مؤهلين تماما " للعمل السياسي . ولكن... إنا لله وإنا إليه راجعون....

.... وللحديث بقية بإذنه تعالى....

3- أما ما يخص مجالس المحافظات : فإننا نعتقد بضرورة الإكتفاء بإنتخاب محافظ ونائبين ومعاونين وذلك عن طريق صناديق الإقتراع المباشر بالنسبة للمحافظ ونائبيه وبحسب نسبة الأصوات ليكون الأكثر للأول والباقي للآخرن. أما المعاونان فيكونان بالتعيين بحسب الإختصاص والحاجة. لكي نبتعد عن كل هذه الإرباكات التي تسببها مجالس المحافظات .حيث أن جميع المشاكل متأتية منها ومن طريقة عملها السلبي. وإذا تم الإصرار عليها فلا بد أن تخضع لنفس نسبة مجلس النواب ليكون التمثيل واحد لكل 250000 نسمة .فيصبح عددهم مثلا " في الناصرية (8) أعضاء بدلا " من الترهل الحالي البالغ 32 عضوا " عدا النواب والمستشارين الذين يشكلون عبأ" آخر على كاهل الناس. وفي مسمع منا ومن الجميع باتت عملية الإبتزاز وتبادل المنافع بينهم هي الطريقة السائدة في التعامل مع جميع الملفات.

4- فيما يخص رواتب وإمتيازات الحكومة التشريعية والتنفيذية وبالخصوص الرئاسات الثلاث وأعضاء البرلمان فإننا نقترح أن تشكل لجنة مستقلة تماما " من غير مجلس النواب لا من السابقين ولا من الحاليين ومن ذوي الاختصاص تكون مسؤولة عن وضع قانون يحدد استحقاقاتهم المالية. إذ من غير المعقول أن يكون واضع القانون هو نفسه المستفيد منه. فتصوروا لو أردنا أن نشكل لجنة من نقابة المعلمين لتضع قانون رواتب المعلمين والمدرسين. ولجنة من الأطباء لتضع قانون رواتب الأطباء. وكذلك المهندسين والمحامين والعسكريين وجميع الوظائف والمهن, فكيف ستكون هذه الرواتب؟ وماهي الامتيازات التي سيحصلون عليها؟ لاشك أننا سنحتاج إلى ميزانية روسيا واليابان لتسد ذلك ولسنة واحدة فقط.

إذن من غير الإنصاف ولا المعقول أن نخول مجلس النواب العراقي ليضع قانون رواتب أعضائه. ولايمكننا ان نطلب من مرشح المستقبل أن يلغي الامتيازات التي سنها الذين سبقوه.

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

فقد يفكر بإمتيازات جديدة تضاف إليها. وإن وجد مثل هذا فهو فرد نادر غير قادر على التغيير المحتاج الى عدد يفوق الآخرين وهذا دونه خرط القتاد.

ولابد من وضع شروط ومميزات للمرشح الذي يروم الوصول لأحد هذه المناصب من حيث الشهادة والخبرة وحسن السلوك والمقبولية العالية في المجتمع والوسط السياسي وكذلك الكتل المتقدمة, إذ لابد أن تكون ممن أثبتت الكفاءة في برامجها السياسية والخدمية والإدارية والفنية. أو أنها ممن يمتلك برنامجا" لحل المشاكل العالقة وتقديم البرامج التأسيسية للسنوات التي تروم تسنم المناصب فيها.

5- إلغاء مجالس البلديات بالكامل وتعزيز عمل المديريات والدوائر الخدمية وتنظيم عملها وفق خارطة عمل متكاملة تستند لأحدث الطرق الفنية والإدارية

6- إقرار قانون الإحزاب حيث إنه سيحل المشكلة المتعلقة بالمال العام الذي يستولي عليه المتنفذون بلا وجه شرعي ويسخرونه لخدمة حملاتهم الإنتخابية ويمولون فيه مشاريعهم الشخصية الضيقة واحتفالاتهم دون أن تكون هنالك برامج تنموية ترفع من مستوى هذه الأحزاب والكتل والتيارات من حيث الكفاءة والتخطيط وأسس المعالجة .

هذه بعض المقترحات التي نرى أنها مناسبة لحل كثير من المشاكل العالقة والمستعصية. ولا ندعي إنها الطرق الوحيدة ويمكن للأخوة ممن يجد طرقا" أخرى التفضل بها لكي تتم الفائدة. أملنا بالمتصدين للعملية السياسية ومن هم في موقع الصدارة أو ممن يسمع منهم أن يشاركوا في إيصال صوتنا هذا لعل الله تعالى يأخذ بإيدينا جميعا" لبر الأمان. إنه نعم المولى ونعم النصير.

محتويات العدد

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

النزاهة وظاهرة اختفاء ملفات الفساد!؟[5]

محتويات العدد

ما مِن شك في أنَّ ظاهرةَ الفسادِ، سواء عالمياً أم عراقياً محلياً، لم تعد محصورة بكونها قضيةَ آليةِ اشتغالِ أفرادٍ أو مؤسساتٍ بطريقةٍ سلبية بل هي أبعد من ذلك، بخاصة في بعض البلدان، ومنها بلادنا، تصبح قضية أسلوب حياة، وثقافة سائدة! بسبب الإرث الثقيل من جهة، وبسبب طابع النظام العام، بالتحديد ذاك النظام الفوقي الذي يصادر المواطن وإرادته ويجعله عرضة للاعتداء وسلب حقوقه وحرياته، أو ذاك النظام الذي يفرض طابعا ثيوقراطيا بطرياركيا؛ إذ بجميع تلك الأحوال تدفع الظروف السائدة المواطن إلى مشاعر الانفصال عن بيئته ومسؤوليته تجاهها، كما تدفعه لممارسات تبقى مبررة قيميا لا فردياً حسب بل جمعياً أيضا، في ظل ما يشيع ويتفشى مجتمعيا.

إنّ الأمور السائدة اليوم تثير عقباتها المتجذرة بالضد من محاولات المعالجة، حتى بات العراق من بين أبرز البلدان في ظاهرة الفساد وأعلاها في إصابته بهذا المرض.. لكننا هنا لسنا بصدد معالجة شاملة بهذا المقال؛ وإنَّما نريد التركيز على جانب من قضايا الفساد في العراق الاتحادي، تحديدا منها، ظاهرة الحماية السياسية؛ حيث تتحول المؤسسة الحكومية والحزب السياسي وما يناظرهما من بنى مؤسسية مجتمعية إلى سلطة حماية لوجود الفساد ظاهرة عميقة الغور.

وللمتابع المتمعن أنْ يكتشف للوهلة الأولى وسريعاً، أنّ الدستور العراقي وعدداً من القوانين قد قنَّنت معالجة الفساد عبر مفوضية النزاهة وعبر محددات آليات مكافحته، كما يكتشف المرءُ ويتأكد من وجود مسؤولي الرقابة وكثير من مصدات الفساد؛ لكنها جميعاً ستبقى (شكلية) الوجود أو نظرية وحبرا على ورق من دون جدوى أو فعل جديّ مسؤول لأسباب عديدة منها إشارتنا إلى الأجواء (المتفشية – المتجذرة) لظاهرة الفساد...

من هنا لن يكون مستغرباً، تكرار تصريحات بعض المسؤولين عن استمرار الظاهرة من دون معالجة أو عن استفحالها إلى الحد الذي يطفو على السطح، حال امتلاكها مافيا تصفوية، تتحكم بمسارات أنشطتها لتصل حدَّ ظاهرة الحماية لعناصرها وفعالياتها...

وإذا ما رصدنا على سبيل المثال نسبة القضايا التي تمَّ استكمال ملفاتِها وإحالتها قضائياً، فسنجدها أكداساً كبيرة؛ لكن نسبة ما تمّ الإنجاز منها واتخاذ القرار بشأنِها لا يتجاوز الـ15% وطبعاً، أغلب هذه النسبة تقع في سلم متدنٍ من تلك القضايا؛ حيث القضايا الكبيرة لا تشكل بينها أية نسبة حقيقية تذكر...

[5] أ.د. تيسير عبدالجبار الآلوسي – صوت الأخر

مركز أضواء للبحوث والدراسات الإستراتيجية
أحد مؤسسات المجموعة العراقية للتسويق والتطوير
www.adhwaa.org
حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

إنّ أغلب القضايا التي لم يتمّ حسمها، تتعلق بشخصيات محمية سياسيا، والكارثة ليست في الحصانة الرسمية أو المجتمعية لتلك الشخصيات؛ ولكنها أبعد من ذلك في الحماية التي تخترق القانون أو التي تقع فوقه بممارستها. ولطالما أكدت مفوضية النزاهة ولجنة النزاهة البرلمانية هذه الحقيقة، واتهمت الحكومة بعدم التعاون..

فلقد كشف أحد أعضاء لجنة النزاهة النيابية مؤخراً أنَّ:»هناك كثير من الملفات التي لم تحسم لحد الآن وحتى التي حسمت لم ترق لمستوى عدد ملفات الفساد التي لم تحسم.. وهي عادة تتعلق بأشخاص محميين سياسيا أو لهم تاثير على مجريات التحقيق، بالاضافة إلى اختفاء بعض الملفات التي يؤكد أنْ لا أحد يعرف أين ذهبت». [وكالة أين يوم 21 شباط في لقاء مع أحد أعضاء البرلمان عن لجنة النزاهة هناك].

ويعترف كثير من العاملين في مجال النزاهة سواء الهيأة أم اللجنة البرلمانية، أنّ الأداء يبقى دون المستوى المطلوب الذي يجب أن تكون فيه بمستوى الأحداث وفي متابعة الأجهزة المعنية التي ترتبط باللجنة البرلمانية على سبيل المثال: كهيأة النزاهة وديوان الرقابة ومكاتب المفتشين العموميين وجميع الأجهزة التي تعمل بالشأن الرقابي».

والمعادلة التقليدية التي يجابهونها تتمثل في أنّ: ((عدم حسم الملفات)) يتأتي من ((عدم تعاون كثير من الجهات الإدارية والتنفيذية)) في الحكومة الاتحادية ببغداد والحكومات المحلية بالمحافظات.

وهكذا فإنَّ تأخر حسم كثير من ملفات الفساد وعدم إنجازها من قبل هيأة النزاهة أو القضاء يعود أولا إلى الضغوط التي تعرض لها القضاء من طرف أحزاب الطائفية السياسية وأذرعها المتحكمة بالمناصب والمسؤوليات الحكومية بما تمتلكه من ميليشيات لها السطوة بجميع الميادين، الأمر الذي أدى إلى تعطيل فعلي خطير في إصدار الأحكام بحق المتورطين.

ومما يمكن رصده هنا وبات يشكل ظاهرةً بارزة هو حال (اختفاء الملفات) التي يتمّ جمعها في قضية أو أخرى. وأكثر من ذلك هو أن الاختفاء يبقى مجهول الفاعل!؟ فإلى أين تذهب تلك الملفات ومن يمكنه أن يقوم بهذا الفعل نؤكد هنا على أنه فعل الإخفاء المتعمد المتقصد؟

لنستذكر تلك الهجمات الإرهابية؟ التي جرت على مؤسسات كبرى ووطنية استراتيجية لا يمكن الوصول إليها أو المساس بها من دون وجود تواطؤ أو تحالفات حكومية - ميليشياوية بأعلى مستوياتها.. ونتذكر أن الهجوم على مؤسسة بمستوى البنك المركزي، قد أدى لإتلاف وثائق بعينها محاولا إخفاء معلومات استراتيجية كبيرة، وهكذا فإن عديدا من تلك الهجمات والحرائق والسرقات التي تعرضت لها مؤسسات حكومية، لا يمكننا أن نستبعد عنها مهمة محاولة إخفاء الحقائق بشكل رئيس، وليس أيّ قصد آخر كالوقوف عند مآرب النهب والسرقة مثلا!؟؟

إنّ إشارتنا تتركز على تلك الملفات التي تخص الجهات الرقابية وتلك التي تجمعت وتتجمع لدى هيأة النزاهة من جهة ولدى القضاء ولجنة النزاهة البرلمانية على وفق التصريحات والمعلومات المتداولة.

ولابد بهذا الخصوص من الرجوع إلى توكيد أنّ وصول أيادي الجريمة إلى مستوى إخفاء ملفات الفساد في أعلى المؤسسات القضائية والتشريعية، وتحديدا منها ملفات قضايا كبرى تلك التي تخص مسؤولين بمستويات حكومية رسمية عليا، لا يعني سوى استفحال خطورة الجريمة حيث تؤشر مستويات الفساد وصوله إلى (رأس الهرم)!

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

إنّ تقنية حفظ الملفات ومواضع وجودها لا تسمح بتدخلات عابرة أو غير محترفة، وعليه فإننا بصدد رصد تحوّل الأمور إلى عصابات منظمة ومافيات وصلت بآلياتها إلى ضم أعضاء من عناصر حكومية مسؤولة أو تجيير كبار المسؤولين بعلم منهم أو بغير علم، بالوصول إلى مكاتبهم.

وطبعا يشكل اختراق هذه المستويات بنيةً مؤسسيةً وآلياتِ عملٍ، لكن خطورتها الأبعد لا تكمن في تحولها إلى العمل البنيوي المؤسسي حسب بل تكمن في تأقلم المؤسسة الحكومية وتحول فعاليات ذاك الاختراق إلى قيم سلوكية وثقافة شائعة...

إنّ كثرة جرائم الفساد واعتياد المجتمع على مجابهة هذا التكرار في وقائعه، ينتقل إلى تعايش وسلبية مواقف، مثلما يتحول إلى أداء آلي متقبَّل من أطراف مجتمعية، ما يتحول به إلى سلوك شبه يومي أو يومي.. ومن ثمّ وجود قيمي وعنصر أساس فيما يسود من ثقافة شعبوية، أقصد العنصر السلوكي لا المعرفي العقلي من الثقافة، حيث الاستسلام للسلبية والخضوع لآليات اشتغال الفساد وعناصره ومؤسساته...

إنّ اكتفاء المسؤول بتصريحات براءة الذمة وإراحة الضمير والتنفيس أو تفريغ احتدام التوتر أمر يساهم - وإنْ بصورة غير مباشرة - في تعزيز الفساد! وإلا فإنّ الصحيح ألا تمضي التصريحات من دون متابعة وتقصي ومن دون آلية محاسبة منتجة، وأن تكون عنصر فعل حقيقي لا عنصر تفريغ وتنفيس.

ولابد من خطط جدية مسؤولة، وبدائل موضوعية تكشف جريمة إخفاء الملفات ومن وقف خلف كل حالة ملموسة بعينها.. وألا يجري تضييع أو تمييع الأمور والتنقل من قضية إلى أخرى بلا إنجازية تحسم كل قضية بمفرداتها وعناصرها.

والسؤال الذي نريد له إن يحمل رسالة معالجتنا هذه نضعه بهذي الصياغة: كيف يمكن اختفاء ملف من بين أيدي جهات هي الأعلى في العمل المؤسسي؟ وكيف يمكن إخفاء ملف محمي تقنيا وبآليات مخصوصة معقدة؟

وحيث لا يمكن وصول المواطن العادي إلى تلك الأماكن، وحيث لا يصل إلى هناك سوى من يمثل القيادات المسؤولة، فإنه يحق السؤال عمَّن يصل إلى تلك الملفات ويمتلك صلاحية فتحها [أي الملفات] وتداولها ومن ثمّ إمكان إخفائها؟؟؟

والإجابة التقنية الملموسة عن هذا السؤال هي ما ستمكننا من وضع المعالجة بعد أن نجد (رأس الشليلة) كما يقول العراقيون. وعندها ستكشف لنا توصلاتنا لا الفضائح المنفردة بل جملة عناصر شبكة الفساد التي عشعشت طويلا وصارت وجودا مؤسسيا لا يقف عند حدود الوطن بل يمتلك جسور ارتباطاته المافيوية خارج الحدود.. الأمر الذي يستدعي اللجوء إلى تبادل الخبرات والاستفادة من المؤسسات الدولية المعنية.

وعراقياً لا نقول الآن سوى: إنّ استشراء المرض وانتشاره يتطلب موقفا شعبيا وطنيا واعيا ومتابعة جدية وحربا عميقة في المستويات القيمية وفي نظم العمل وضوابطه وفي فرض سلطة القانون وسيادة الحقوق والواجبات بطريقة صحية صحيحة.

ولأن الأمر وصل مستويات متقدمة في هرم المسؤولية فإنه ينتظر فعلا نوعيا شاملا وواسعا لا يكتمل ولا ينجز من دون مواجهة سياسة حماية الفساد والفاسدين استراتيجيا، سواء منها تلك

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

الحماية التي تأتي بالحصانة أم تلك التي تأتي بالبلطجة وإرعاب الآخر وابتزازه بمختلف أشكال الضغوط وتنوعاتها...

وهنا أدعو لـ (حملة وطنية شاملة لمكافحة الفساد والمفسدين) ولاستعادة قيم ثقافية سامية أصيلة بالضد من ظواهر الفساد وعناصره ومنها ما مر بنا هنا، على أن تنهض بالمهمة أجهزة التعليم والثقافة ومنظمات المجتمع المدني وأجهزة الإعلام والصحافة فضلا عن شمول قطاعات المجتمع بتنوعاتها في المهمة والاستعانة التي أشرنا إليها بالخبرة الدولية.

* رئيس جامعة ابن رشد في هولندا
رئيس البرلمان الثقافي العراقي في المهجر
tayseer@54hotmail.com

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

عمالة الاطفال ظاهرة خطيرة تواجه المجتمع العراقي[6]

اطفال يشتاقون الى مقاعد الدراسة ويبكون على طفولتهم الضائعة

اضواء
محتويات العدد

اورثت ظروف العراق الاستثنائية من حروب متتالية وعقوبات اقتصادية خانقة اسهمت بتدمير كل مقومات النظام الاقتصادي، وهو ما اثر سلبا على حياة المواطن العراقي، حيث اجبرت تلك الظروف القاهرة الكثير من العائلات الفقيرة والمعدومة على إيقاف تعليم أطفالها ودفعهم الى اسواق العمل بدلا من المدرسة. ليكدح هؤلاء الأطفال ساعات طويلة لمساعدة عائلاتهم، ويزاولون شتى الاعمال يتعرضون خلالها الى اشكال مختلفة من الاستغلال والاضطهاد.

وتبرز هذه الظاهرة بمأساوية في الشوارع والأسواق وفي المعامل والورش الحرفية على اختلافها. ورغم خطورة هذه الظاهرة وتفشيها والتي تستدعي دراسة جدية تبدأ بتقدير حجمها الا انه لا توجد احصائيات عراقية دقيقة، تتيح اعداد الخطط اللازمة لمكافحة عمالة الأطفال بحسب مديرة هيئة رعاية الطفولة في وزارة العمل عبير الجلبي.

(شبكة النبأ المعلوماتية) كان لها هذه الوقفة القصيرة مع بعض الاطفال حيث استمعت لبعض مشاكلهم وعرضتها على ذوي الاختصاص لتسليط الضوء على مدى خطورة المشكلة وكيفية معالجتها.

واذا استعرضنا الاعمال الشاقة التي يمتهنها الأطفال بين ال8 وال17 من العمر نجدها لا تتناسب مع اعمارهم وقابلياتهم البدنية وحتى العقلية. فهذا "علي 13 عاما" يدفع عربة خشبية ثقيلة يحمل بداخلها اربع نساء، بمعنى انه يدفع 250 كغم على اقل تقدير بين باب العباس و باب طويريج وبأجرة بسيطة تتراوح بين (1000 الى 2000) على احسن تقدير للدرب الواحد.. يقول علي لـ(شبكة النبأ المعلوماتية): انه يتمنى ان يعود الى مقاعد الدراسة ويلعب كرة القدم مع الاطفال في الشارع. لكن الحياة صعبة جدا يقولها وهو يهز رأسه الصغير المثقل بالكثير من الهموم والافكار، ويضيف"علي" أبي المريض ينتظر ان اسلمه (عشرة آلاف دينار) يوميا لينفقها على إخوتي الصغار. كثيرٌ هم من على شاكلةِ "علي" يعملون في معامل صنع البلوك او الحدادة او معامل الكعك والمعجنات والصناعات الكيمياوية التي تعرض حياتهم للخطر والتسمم وربما الأمراض السرطانية.

[6] انتصار السعداوي – شبكة النبأ للمعلوماتية

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

عمالة المراهقات

الفقر وكت يعلم الجميع لا يفرق بين الاولاد والبنات فان الفاقة قد تدفع بعض العوائل لبيع بناتها لرجال كبار في السن او تدفعه للعمل في الحقول في ايام الحصاد ومواسم جني التمور وغيرها. وفي هذا الشأن تقول "فاطمة" ذات الاربعة عشر عاما وهي تحاول جاهدة ان تخفي الدمعة من عينها: كنت اعمل "طواشه" أيام الحصاد وجني التمور او في العلاوي والمكابس لفرز أنواع التمور وحفظها. ورغم ا ن ابي موظف خدمي يعمل في احد الدوائر لكنه ينتظر اجري منذ اليوم الثالث من كل شهر لأنه يستهلك راتبه بين التدخين وبعض المصاريف البسيطة على أخوتي الستة.

وتضيف فاطمة لـ(شبكة النبأ المعلوماتية): كان دائما يعدني خيرا عندما يجد عملا او عندما يكبر اخي الاصغر فيخرج للعمل، وفي هذه الاثناء خطبني منه احد اصحاب الحقول التي اعمل بها وهو رجل كبير يبلغ من العمر50 عام وبعد الزواج اكتشفت انه عقيم فهددت والدي ان يطلقني منه او انتحر فطلقني الرجل وحفظ ماء وجهه وعدت انا الى اهلي مطلقة. وتعُرض الفتيات ايضا للعمل في خدمة المنازل او بائعات متجولات في الاسواق وعند أبواب العتبات المقدسة وتتراوح اعمارهم بين 6-12.

مخاطر العمل والاختلاط

لا تتوقف خطورة عمالة الاطفال على الإساءة البدنية والصحية فقط بل غالبا ما يتعرضون للاعتداء الجنسي والاختلاط بمروجي المخدرات هذا فضلا عن مخاطر سلوكية ونفسيه كثيرة.

حيث يقول الباحث الاجتماعي حيدر حسنين من محكمة الأحوال الشخصية في كربلاء: ان طفلا كان في الثالثة عشر من عمره جميل الوجه كان يتنافس عليه والديه المطلقين في المحكمة وكان وحيدهما فحكمت المحكمة بحضانته للوالد فلم تحتمله زوجة الاب فطرد الى امه فلم يحتمله زوج الام وضاع الطفل بين والديه في شوارع وبين مروجي المخدرات.

ويضيف حسنين لـ(شبكة النبأ المعلوماتية): قبل ايام التقيته بين الحرمين وقد اشترى عربة خشبية واخبرني انه ينام في الشارع او في اماكن خاصة للمتشردين ولم يستطع اكمال المدرسة رغم انه كان متفوق و يحصل على اجر جيد لأنه لا يجد وقتا للدراسة ولا مكانا مناسبا لها وقال لي انه خائف جدا من ان يتعرض للاغتصاب لان امثاله يتعرضون للاغتصاب او يروجون المخدرات والمسكرات مقابل الحصول على سكن.

الباحث حيدر حسنين يعيد التذكير بأن العراق من الدول الموقعة على اتفاقيات دولية تمنع عمالة الأطفال منعا باتا فضلا عن القوانين والتشريعات الوطنية في قانون العمل والذي لا يسمح بتشغيل الأطفال بأعمار معينه ولكن هذه القوانين غير مفعلة والعراق لا يلتزم بالقوانين الدولية فيما يخص الأطفال. وأعرب حسنين عن اسفة لعدم وجود تشريع يحمي الطفولة في العراق محذرا من ان الطفل الذي تُهضم حقوقه برميه في الشارع ودفعه الى العمل في سن العاشرة مثلا سيصبح قنبلة موقوتة بعد عشر سنوات أخرى بسبب مخاطر انحراف التي تواجهه في طفولته.

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

منظمات المجتمع المدني

من جانب اخر تعمل منظمات المجتمع المدني جاهدة لمحاربة هذه الظاهرة والمشكلة الخطيرة والعمل على إيجاد الحلول والمعالجات التي من شأنها الحد من ظاهرة عمالة الأطفال التي أخذت تتفاقم وتستفحل من عام إلى آخر وخصوصا في المناطق الفقيرة، بسبب تزايد معدلات الفقر وانهيار الأوضاع المعيشية والاقتصادية، وفي هذا الشأن التقت (شبكة النبأ المعلوماتية) الدكتور عادل الاسدي مدرب وناشط مدني حيث قال: نحن في برامجنا نسعى للخروج بتوصيات مهمة حول تشريع او تفعيل القوانين العراقية للحد من ظاهرة عمالة الأطفال ومحاولة تحسين الواقع المعاش للعائلة العراقية لغرض تقليص ظاهرة الاعتماد على عمالة الطفولة وخصوصا عن العوائل الفقيرة. وكذلك زيادة ثقافة المجتمع من منظمات المجتمع المدني ناشطين وإعلاميين في مفهوم المدافعة وخاصة المدافعة التشريعية وتدريبهم من اجل خلق فريق وأجواء مدافعة متطورة.

وتعمل منظمات المجتمع المدني الخاصة بالطفل على عدة توصيات منها محاولة الضغط على صانعي القرار من اجل تشريع وتفعيل القوانين التي تمنع عمالة الأطفال، والنظر بجدية لحل مشاكل العائلة العراقية وخاصة الفقيرة والتي تتخذ من الطفل مصدرا للرزق وكسب العيش. ويبقى الفقر والعوز هو احد اهم الاسباب التي تدفع الاسر الى استغلال اطفالها فضلا عن الاستغلال الذي يتعرض له الطفل في ساحات العمل وعليه نحن بحاجة للإسراع بتشكيل وبناء صندوق لدعم الطفولة في العراق ومراقبة اصحاب العمل والمهن وعدم تشغيل الاطفال واستغلالهم.

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

ارتفاع الأسعار دعوةٌ إلى الانتحار[7]

محتويات العدد

ارتفاع الأسعار ظاهرةٌ يشكو منها كل الناس، وتعاني منها كثيرٌ من الشعوب، العربية والإسلامية والغربية على السواء، فهي ظاهرةٌ عالمية، لا تعرف الحدود، ولا تعترف بالخصوصيات، ولا تقف عند دولةٍ وتجتاح أخرى.

بل إنها أصبحت ظاهرة معدية، تنتقل عدواها بسرعةٍ فائقة، وتحملها منتجاتٌ عدة، يحتاج إليها جميع الناس، ما يجعل انتقال العدوى سهلاً وممكناً، وسريعاً وإيجابياً، فهي تنتقل عبر المواد الغذائية، والسلع الاستهلاكية، وتنتقل أيضاً عبر السيارات والكماليات، وبواسطة الأدوية والملابس، وتنقلها أجهزة الهاتف ووسائل الإتصال الحديثة، وغيرها الكثير من الوسائل الفاعلة والنشطة، التي لا تجدي معها كل وسائل الحماية والوقاية، إذ أن أسعارها في ارتفاع دائم، فلا تتوقف عند حد، ولا تتراجع كرامةً لأحد.

وهي ظاهرةٌ يشكو منها الأغنياء قبل الفقراء، وإن كانوا أقدر من غيرهم، وأحسن حالاً من سواهم، إذ لا ينجو منها أحد، ولا يقوى على تجنبها شعب، ولا تستطيع الدول أن تحصن نفسها منها إلا بصعوبةٍ بالغة، وعبر إجراءاتٍ كثيرة، وخطواتٍ معقدة، ووسائل حماية مبتكرة، وتشريعاتٍ وقوانين مشجعة، وأنظمة اقتصادية رحيمة، تنأى بنفسها عن الأنظمة الرأسمالية المتوحشة، التي لا ترحم فقيراً، ولا تحنو على ضعيف، ولا تساعد محتاج، ولا تقف إلى جانب محروم معدم، أو عاطلٍ لا يعمل، ولا يهمها من الإنسان إلا ما يدفع، في الوقت الذي تغرقه بكمالياتها واغراءاتها التي تضره وتنفعها، وتفقره وتغنيها، وتجعل منه طيلة حياته، عبداً أجيراً يعمل لسداد ما عليه من ديون، أو دفع ما ترتب على شرائه من أقساط، وينقضي العمر ويفنى، ولكن لا تنتهي الأقساط والديون ومتطلبات الحياة المسعورة.

لا أرغب هنا في هذه العجالة أن أعالج أزمة ارتفاع الأسعار عالمياً، ولا مناقشة أسبابها، والتعرف على دوافعها، ومن المحرك لها، ومن المستفيد منها، إذ أنها ظاهرة تستعصي على الدراسة، ويعجز المحللون عن فهمها، وإن ادعوا أنهم يعرفون أسبابها، ويدركون منطلقاتها، ويضعون المعادلات الرياضية والمنطقية لها، لأنها مشكلة لا تخضع لقوانين، ولا تحركها قواعد، ولا تسيرها أنظمة، إنما تشغلها نفوسٌ شرهة، وقلوبٌ متحجرة، ووحوشٌ اقتصادية ضاريةٌ متوحشة، تحركها منافع فردية، ومكاسب شخصية، ولا يهمها غير ذاتها، وما تحققه من كسب، وما تزيده في أرصدتها وحساباتها البنكية، التي تزداد وتتضاعف في متواليةٍ

[7] د. مصطفى اللداوي- الصحافة نت

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

هندسيةٍ لا تتوقف ولا تشبع، علماً أن أرصدتهم الخرافية هي من جيوب الفقراء، ومن قوت المعدمين، ومن دماء وعرق الشعوب الكادحة.

ما يهمني هنا هو المواطن العربي الفقير، الذي ينتظر بشغفٍ وترقب، نهاية كل شهر، لينعم أياماً معدودة براتبٍ لا يكفيه وأسرته، ولا ينفعه وأولاده، ولا يكاد يلبي جزءاً من حاجاته ومتطلباته، في ظل تدني الرواتب والأجور، وارتفاع الأسعار الكبير، وحالة الغلاء الفاحش التي تطال كل شئ، ولا تستثني سلعة، ولا تتجاوز منتجاً، إذ من العيب أن تنفرد سلعةً بتدني سعرها، أو انحفاض ثمنها، بل يجب عليها أن تتشابه مع غيرها، وتتساوى مع سواها، وإلا أصبحت نشازاً غريباً، وحالةً شاذة غير مرغوبة.

كثير من المواطنين العرب في أغلب البلاد العربية، مستثنياً بعضهم التي تمتاز بلادهم بقلة عدد السكان، الذين لا يزيدون في بعضها عن عدد سكان مدينة أو مخيم فلسطيني، بالإضافة إلى ثراء بلادهم، وغناها بالنفط والغاز والذهب، فإن الآخرين يعيشون ضائقة في حياتهم، ويعانون في عيشهم، ويشكون من عدم قدرتهم على شراء حاجاتهم، أو تحسين ظروف عيشهم، سواء فيما يتعلق بمساكنهم وأثاث بيوتهم، أو في ما يؤدي إلى النهوض بمستوى عيشهم العام.

في بيوتنا العربية، وأسرنا الصغيرة والكبيرة، نجد عائلاتٍ كثيرة لا تعرف مذاق اللحوم إلا مرةً في الشهر، وأحياناً تمر على بعضهم الشهور ولا يطبخ في بيوتهم لحم، يشتهونه لكنهم لا يشترونه، يوفرون من مصروفهم ليشتروا منه أقل القليل مما يلون طعامهم ويغير مذاقه، رغم أن أغلب مشترياتهم بالدين، أو على الدفتر، التي تتراكم فلا يقوى الراتب على سدادها، ولا تقوى برامج الحمية والتقنين على القضاء عليها.

ومن العائلات العربية من تورث لأبنائها وأحفادها الثياب والملابس، التي يلبسها الآباء والأولاد والأحفاد، فهي لا تهترئ لأنها لا تكوى، ولا تبلى لأنها لا تغسل بالمنظفات الصناعية، لعدم قدرة بعضهم على شرائها، فيكتفون بغسلها بالماء، أو ببعض المنظفات البسيطة، التي تذهب الرائحة، وتحافظ نسبياً على اللون، ولكنهم يتدخلون فيها تضييقاً وتوسيعاً، وتطويلاً وتقصيراً، لتلائم الجميل، وتناسب كل مستعملٍ لها.

كثيرةٌ هي العائلات العربية التي لا تشتري الفواكه إلا الرديئة منها، في الوقت الذي لا تعرف مذاق أو نوع الكثير منها، ولا تغير أثاث بيتها إلا إذا وجدت آخر مستخدماً بسعرٍ بسيطٍ، أو يرغب صاحبه في التخلص منه، فيمتلكه من ينقله، ويحوز عليه من ينزله من مكانه.

أما الأطفال فعلى الرغم من أنهم لا يفهمون الأسباب، ولا يتفهمون الظروف، ولا يقبلون بالأمر الواقع، إلا أنه يبدو أنهم قد أقروا بالأمر الواقع، واقتنعوا بأن الكثير مما يرون ليس للطعام ولا للشراب، وليس للشراء والاقتناء، إنما هو زينةٌ فقط، يمتعون عيونهم بالنظرِ إليها، ويوهمون أنفسهم بالاستمتاع بمذاقها، كطفلٍ يرغب في شرب عصيرٍ، فأراه يشرب كميةً من الماء بشراهةٍ كبيرة، ثم يتبعها بجرعةٍ من عصير، ليبقي على الطعم، ويوهم نفسه أنه شرب عصيراً لا ماءً.

ثم يتساءلون لماذا تثور الشعوب العربية، ولماذا تنتفض، ولماذا تخرج على حكوماتها، وتتظاهر ضد أنظمتها، ويتجاهلون أن حكوماتهم هي سبب انتفاضاتهم، وأنظمتهم هي التي تدفعهم للثورة، عندما يرون أن السلطات الحاكمة تنهب خيرات البلاد، وتسرق قوت العباد، وتجلد ظهور الناس، وتكمم الأفواه، وتقيد الأيدي، وتتهمهم بأنهم مأجورين ومندسين وإرهابيين أو مدمنين، إذا طالب أصحابها برغيفِ خبز، أو بعض طعام، أو إذا تطلعوا إلى

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

وظيفةٍ وسألوا عن عمل، أو إذا تجرأ أحدهم ونصب على الطريق بسطةً فيها خرضوات للبيع لا أكثر، أو تطور فكرهم، وتنور رأيهم، فطالبوا برفع الأجور، والحفاظ على الدعم، وعدم تخيفض العملة الوطنية، أو الاستجابة إلى شروط البنك الدولية.

محتويات العدد

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء